العلاقات الكويتية العراقية فى ضوء العوامل الإقليمية للفترة (٢٠١١-٢٠٢٣م) "رؤية تحليلية"

Kuwaiti-Iraqi relations in light of regional factors for the period (2011-2023 AD) "Analytical vision"

عذبي فارس مبارك الشيتان

طالب ماجستير بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

اسماعيل صبري مقلد

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

منير محمود بدوي

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

المستخلص:

شهدت العلاقات الكويتية العراقية العديد من أوجه التطور منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين والاحتلال الأمريكي للعراق، وقيام نظام سياسي جديد في العراق يعتبر القائمون عليه من لهم مصالح مع دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن التهديد العراقي لدولة الكويت قد خفت حدته بشكل كبير مقارنة بالوضع الذي كان عليه الحال في العقود السابقة في عهد النظام البعثي السابق. برغم هذا التطور ورغم تراجع التهديد العراقي السابق لدولة الكويت، إلا أن الإرث السابق والمتراكم من الخلافات بين البلدين، والتعقيدات الكبيرة في هذه القضايا الخلافية، أسهم في إعادة ظهور التوترات في العلاقات الكويتية العراقية من جديد، ورغم أنها ليست بالحدة التي كانت تظهر عليها في السابق، إلا أنها تعيق تحقيق تقدم واختراق واضح باتجاه بناء علاقات جديدة ومتطورة بين البلدين.

كما تعتبر قضية تسوية الحدود بين دولة الكويت والعراق من المشاكل المعقدة والمستمرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، وقد ترتب عليها أزمتان كبيرتان، ولا تزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الكويتية العراقية؛ الكويت ؛ العراق.

Abstract:

Kuwaiti-Iraqi relations have witnessed many aspects of development since the fall of the regime of President Saddam Hussein and the American occupation of Iraq, and the establishment of a new political system in Iraq whose leaders are considered to have interests with the State of Kuwait and the United States of America. Therefore, the Iraqi threat to the State of Kuwait has diminished significantly compared to the situation in

previous decades during the era of the former Baathist regime. Despite this development and the decline of the previous Iraqi threat to the State of Kuwait, the previous and accumulated legacy of differences between the two countries, and the great complexities in these controversial issues, contributed to the re-emergence of tensions in Kuwaiti-Iraqi relations again, and although they are not as severe as they appeared in the past, they hinder the achievement of progress and a clear breakthrough towards building new and advanced relations between the two countries.

The issue of settling the borders between the State of Kuwait and Iraq is also considered one of the complex and ongoing problems in the history of relations between the two countries, and has resulted in two major crises, and these differences still exist regarding the demarcation of the common borders.

Keywords: Kuwaiti-Iraqi relations; Kuwait; Iraq.

مقدمة:

من واقع الدراسات العلمية التي تناولت بالتحليل الرصين العلاقات الكويتية العراقية، يتضح أن هذه العلاقات اتسمت بالمد والجذر في سياق وحدة الزمن ووحدة الموضوع، بمعنى أن هذه العلاقات في لحظة زمنية معينة ونتيجة تفجر ظروف موضوعية معينة، قد تتحسن أو قد تتراجع وتتدهور، كما ثبت أيضا رغم أن العلاقات بين شعبي الكويت والعراق كانت قوية بفعل صلات القربي والنسب والجوار والدين والقومية واللغة المشتركة إلى جانب صلات تاريخية وثيقة، إلا أن هذه العلاقات اتسمت بالتوتر الشديد الذى بدأ في منتصف القرن العشرين منذ اعلان استقلال الكويت فى عام ١٩٦١، لذلك فإن دراسة السياسة الخارجية للكويت بصورة عامة وتجاه العراق الدولة الجارة بشكل خاص، مهمة وتحتاج إلى تأصيل علمي (سليم، ٢٠١٣، ص ٢٣)، وقد بدأت العلاقات الكويتية العراقية تأخذ شكلاً أكثر تعقيدا بعد قيام النظام الجمهوري في العراق منذ عام ١٩٥٨ وزوال النظام الملكي الهاشمي، وظهر ذلك جلياً من خلال دعوة الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم فى عام ١٩٦١ لضم دولة الكويت وحاول غزوها واحتلالها إلا أن التدخل البريطاني وجهود جامعة الدول العربية آنذاك حالا دون تحقيق ذلك (التميمي، ٢٠١٥، ص ٥).

ولهذه العلاقات بين دولتي الكويت والعراق سياق تاريخي، وقد تفجرت الأزمات بين الدولتين منذ بداية الستينيات من القرن الماضي، بعد أن قامت العراق بالعدوان على دولة الكويت، وكان لجامعة الدول العربية ولبعض زعماء العرب آنذاك الفضل الكبير في إنهاء هذه الأزمة وتجنب نشوب حرب بين الدولتين، واستمرت العلاقات هادئة نسبيا حتى قام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو كامل للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، وضم الكويت إلى العراق كإحدى محافظاته، ومنذ تلك اللحظة دخلت العلاقات بينهما مرحلة الأزمة العنيفة، ومنذ تحرير دولة الكويت

عام ١٩٩١ من الاحتلال العراقي، عانت العلاقات الكويتية العراقية من توتر متصاعد بسبب خلافاتهما حول مجموعة كبيرة من القضايا التي زادت الأمر تعقيدا بخلاف القضايا السابقة، فبعد أن كان العراق يتهم دولة الكويت باستغلال انشغاله بالحرب على إيران لسرقة نفطه ومحاولة التلاعب بالحدود بين البلدين، ظهرت مشاكل أخرى أهمها إشكاليات ترسيم الحدود والحقول النفطية المشتركة (سلمان، ٢٠١٩، ص ١٦٤).

ففي عام ٢٠٠٥ تحديدا يشير تقرير لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي إلى عودة الكويت إلى التجاوز على الحدود العراقية وهدم المنازل في أم قصر وسرقة النفط العراقي من خلال إقامة المنشآت وتجاوزها على المياه الإقليمية في أم قصر، وان لم يقف ذلك حائلا بين استمرار العلاقة بينهما ضمن سياقات طبيعية، وقد حاولت الكويت إذابة الجليد فى العلاقات مع العراق بتعيين سفير لها في بغداد ليكون أول سفير بها منذ عام ١٩٩٠ وقام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي "محمد الصباح السالم الصباح" بزيارة تاريخية للعراق كانت الأولى من نوعها لمسئول كويتي رفيع منذ الغزو العراقي للكويت فى عام ١٩٩٠ (عبد الله والجاسور، ٢٠١٧، ص٩).

مشكلة الدراسة:

على الرغم من علاقات الجوار الجغرافي التى تجمع الكويت بالعراق، فضلاً عن روابط اللغة والدين والقومية إلا أن القواسم المشتركة لم تمنع ظهور مشكلات حالت دون تنقية أجواء العلاقات بينهما، ويعود إلى تأثير العوامل الإقليمية التي أفرزت العديد من الأزمات السياسية التي وصلت ذروتها مع الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ (السعدون، ٢٠٠٧، ص ٣٤).

كما أن للجغرافية السياسية دور مهم في تحديد طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية بين العراق والكويت بحكم علاقات الجوار بينهما، وإذا كانت علاقات الجوار حتمية، فإن العلاقات العراقية الكويتية قد اتسمت بطابع خاص في كافة المجالات، وحيث كانت مشوبة بالحذر والتهديدات والتناقضات في اغلب الأحيان، حتى وصل تدهور العلاقات درجة عالية من التصعيد العسكري الذى انتهى باحتلال العراق للكويت وأصبح الأمر لا يتعلق بمشكلة حدودية وإنما بالغاء كيان سياسي معترف به دوليا. وسرعان ما تحولت إلى أزمة دولية بعد أن تعددت أطرافها، ولتدخل القضية إلى أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٣، ص ١٧).

وبالنظر إلى واقع الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية للعراق في مرحلة ما بعد زوال نظام حكم البعث العراقي وأثرها على العلاقة بين البلدين، تشير كثير من المعطيات إلى استمرار العراق في تعكير جو المصالحة مع الكويت، وامتناعه عن طى ملف العداوة الناتجة من المطالبات غير القانونية بشأن الحدود بين البلدين من خلال شن

الحروب الإعلامية عبر تصريحات غير مسؤولة من قبل مسؤولين عراقيين، ولا يخفى ان استمرار هذه الحروب الدبلوماسية والإعلامية العراقية من شأنها الإضرار بمسيرة المصالحة بين الكويت والعراق وتعطيل أواصر التعاون والتنمية التي تصل لصالح البلدين (الطاهر، ٢٠١٤، ص ٤٥).

واتسمت العلاقات الكويتية العراقية على مدى السنوات الماضية بشد وجذب مستمرين، تارة بسبب مشكلات الحدود بين البلدين وتارة أخرى بسبب عداء الكويت للعراق، وجاءت أزمة الاجتياح العراقي للكويت لتزيد من تعقد تلك العلاقات وتشابكها. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣حاول العراق مد جسور الثقة مع الكويت إلا أن الكويت كانت في كل مرة تثير مشكلات تؤدي إلى توتر العلاقات بينهما فما بين ملف التعويضات والأسرى ومشاكل الحدود التى قضت على أية بادرة لطى صفحة الماضي. **وتتلخص مشكلة الدراسة في تحديد ماهية العوامل الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق في ظل التحولات الإقليمية والمحلية الداخلية التي تلقي بظلالها على مجمل السياسة الخارجية للدولة بشكل عام. ومن هنا سوف تحاولا لدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:**

ما هو دور العوامل الإقليمية في التأثير على العلاقات الكويتية العراقية؟

وانطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هى العوامل الإقليمية المؤثرة فى السياسية الخارجية للكويت تجاه العراق؟

٢- ما هي الجذور التاريخية للعلاقات الكويتية العراقية؟ وما هو مستقبل تلك العلاقات؟

٣- ما هو تأثير العوامل الإقليمية في السياسة الخارجية الكويتية والعراقية؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العملية:

١- إبراز دور الجغرافية السياسية، واتصال الحدود والتشابه الثقافي والديني، وتأثير العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية وغيرها بين الكويت والعراق. وكذلك تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج مسالة بالغة الأهمية بالنسبة لكل من دولتى الكويت والعراق بشكل خاص، وللأمن القومي العربي وأمن واستقرار منطقة الخليج بشكل عام.

٢- كما أنها تفتح الباب أمام دراسات جديدة في هذا المجال، وأنها تقدم العديد من المقترحات البناءة في مجال صنع السياسة الخارجية الكويتية بشكل عام وتجاه العراق بشكل خاص.

ثانياً: الأهمية العلمية:

- تحاول الدراسة تقديم دراسة علمية موضوعية وموثقة للعلاقات الكويتية العراقية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)، في ظل العديد من الأحداث والأزمات التي أثرت فى تلك العلاقات، ومن هنا يمكن لهذه الدراسة التوصل إلى استنتاجات واقعية فيما يتعلق بالخيارات المستقبلية للعلاقات الكويتية العراقية، وإمداد المكتبة العربية الخاصة بالعلاقات الإقليمية بدراسة علمية مفيدة.
- إن الدراسة يمكن أن تقدم إضافة علمية إلى المكتبة العربية بما سوف يمكنها التوصل إليه من نتائج ومقترحات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل إشكاليات العلاقات الكويتية العراقية فى ضوء العوامل الإقليمية، ومحاولة تحديد أبرز القضايا العالقة بين الدولتين، واقتراح الحلول الواقعية لها من منطلق محاولة تأسيس العلاقات من التعاون المشترك، واحترام الكيان الجغرافي والسياسي لكلا البلدين، وتتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: تحديد أهم قضايا الخلاف في العلاقات الكويتية العراقية. وإلقاء الضوء على مؤشرات تحسن العلاقات الكويتية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي.

ثالثاً: التعرف على حالة العلاقات الكويتية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق حتى عام ٢٠١١.

رابعاً: التعرف على اتجاهات العلاقة بين الكويت والعراق بعد أزمة ميناء مبارك في الثاني من أغسطس عام ٢٠٠٥م وتحديد آثرها في مستقبل العلاقة بين الدولتين.

منهجية الدراسة:

تم اتباع **المنهج الوصفي التحليلي** في هذه الدراسة، وذلك من أجل وصف المحددات المختلفة للسياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه دولة العراق، كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يركز على الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة ويحاول توضيح دور العامل التاريخي في تطور العلاقات العراقية الكويتية منذ منح الحكومة البريطانية الكويت لاستقلالها، وأثره على السياسة الخارجية للكويت تجاه العراق. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستشرافي المستقبلي الذي يرسم أكثر من مشهد أو سيناريو محتمل يمكن أن يسلكه تطور العلاقات الكويتية العراقية مستقبلاً.

كما تم الإعتماد على **منهج المصلحة الوطنية** حيث إن مفهوم المصلحة القومية يعد أداة التحليل الرئيسية لدى أتباع منهج الواقعية السياسية، وأنه لا سبيل إلى فهم العلاقات الدولية صحيحا أو تفسيرها تفسيرا موضوعيا إلا

من خلال هذا المفهوم، كما أن المصلحة والقوة وجهان لذات الشيء بمعنى أنه يمكن تمثل المصلحة في القوة. كما أن الدول تستند في سلوكها الدولي إلى الرشد والعقلانية وهي في سبيلها إلى تحقيق مصالحها. وإن فكرة المصلحة الوطنية هي الموجه الدائم لسلوك وسياسات الدول عبر الزمان والمكان، غير أن مضمون هذه المصلحة يتأثر بالإطار السياسي والثقافي السائد في المجتمع، ومن ثم فهو مضمون متغير (خلدون، ٢٠١٥، ص٣٣).

واعتمد الباحث أيضاً على **منهج دور القيادة السياسية**، حيث تعد القيادة السياسية فاعلاً مهم في عملية صنع السياسة الخارجية للوحدة الدولية، حيث تلعب الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي دورا بالغ الأهمية في تعاظم دوره في صياغة السياسة الخارجية لبلاده، حيث أن تلك الشخصية يستمد منها القائد السياسي شرعيته، كما أ نها تعطي انطباعا لدي العامة أن حل كافة المشكلات لا يمكن أن يتم إلا من خلال هذا القائد السياسي دون غيره. ويختلف شكل القائد السياسي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، حيث تتسم الدول النامية بشكل عام بضعف المؤسسات السياسية والطابع التسلطي للنظام السياسي (سلوم، ٢٠١١، ص٣٣).

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

أولاً: الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على دراسة العلاقة بين الكويت والعراق منذ عام ٢٠١١ حتي ٢٠٢٣م.

ثانياً: الحدود المكانية: تتحدد هذه الدراسة على كل من دولة الكويت والعراق والتركيز على المستوى السياسي والأمني بين الدولتين.

ثالثاً: الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على دور العوامل الإقليمية في السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية الأتية:

تؤثر العوامل الإقليمية تأثير معنوى على العلاقات الكويتية العراقية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣).

مصطلحات الدراسة:

العوامل الجيوستراتيجية: عرفت العوامل الجيوستراتيجية بأنها تحليل للقوة وتقيم للوزن السياسي للدولة بكل ما يعنيه ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وإنتاجها، مشكلاتها المختلفة وباختصار كل ما يؤثر على قوتها ويسهم أو يحد من ثقلها في المجالين الإقليمي والعالمي (قدوري، ٢٠٢١، ص ٥).

السياسة الخارجية: هي السلوك السياسي الخارجي الذي يتبعه صانع القرار في الدولة تجاه موقف معين تجاه غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بهدف إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية. ومن هنا فإن سياسة دولة ما نحو دولة أو منطقة أخرى أو قضية معينة، تمثل جزءاً من السياسة الخارجية للدولة الأولى، وغالباً ما تجابه بسياسة خارجية للدول الثانية أو الأخرى، كرد فعل سلبي أو إيجابي من الدول الثانية والأخرى، على سياسة الدول الأولى وتفاعل هاتين السياستين ينتج عنه سياسة (دولية) معينة تتجسد في أحداث ووقائع، عاجلة أو آجلة معينة (فاضل، ٢٠٠١، ص ٥٤٣).

الدراسات السابقة:

١- **دراسة سالم، نصر (٢٠٢١): احتلال العراق للكويت الهجوم المندفع ورد الفعل المدبر، ٣ أزمات في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية انتهت باجتياح صدام للجارة،** كشفت الدراسة عن احتلال العراق للكويت الهجوم المندفع ورد الفعل المدبر، ثلاث أزمات في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية انتهت باجتياح للدولة الجارة. عرض المقال الأزمة الأولى والتي بدأت عام ١٩٦١ م، عندما أعلن في التاسع عشر يونيو من ذلك العام عن الاتفاق بين "الكويت" و"بريطانيا" والذي تضمن أربع مواد تدور حول إلغاء اتفاق الثالث والعشرون من يناير عام ١٨٩٩ م، وكان أهمها اعتراف "بريطانيا" اعترافاً قانونياً باستقلال "الكويت" وسيادتها الكاملة. وتمثلت الأزمة الثانية في عام ١٩٧٣ مع بداية السبعينات وزيادة توثيق العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والعراق وإبرام معاهدة الصداقة بينهما، حيث طمحت العراق في إنشاء قوة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي ولكن "العراق" المخنوق بحرياً في منطقة شط العرب التي يتقاسم السيادة عليها مع "إيران" لم يكن له أي موانئ على الخليج العربي. وجاءت الأزمة الثالثة فى الخامس عشر من يوليو عام١٩٩٠م، عندما بعث وزير الخارجية العراقية "طارق عزيز"، مذكرة إلى الشاذلي القليبي أمين عام جامعة الدول العربية أعلن فيها تضرر العراق من قيام حكومة الكويت بإنشاء مخافر ومنشئات عسكرية ومزارع على الأراضي العراقية مستغلة انشغال "العراق" في الحرب مع إيران.

٢- **دراسة المرزوق، طلال زيد عبد الله (٢٠١٨): دور الأمم المتحدة في حل الملفات العالقة بين الكويت والعراق، منذ ١٩٩١ حتى ٢٠١٧،** سلطت هذه الدراسة الضوء على دور الأمم المتحدة في حل الملفات العالقة بين الكويت والعراق منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٧، وذلك من خلال الوثائق الصادرة من منظمة

الأمم المتحدة، بشأن تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠. حيث تناولت القضايا المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالغزو العراقي لدولة الكويت وهي صيانة العلامات الحدودية بين البلدين، ودفع التعويضات، ومصير الأسري والمفقودين الكويتيين، وإعادة الممتلكات الكويتية وأرشيفها المفقود خلال فترة الغزو العراقي. والقضايا التي تخص الملفات العالقة المحصورة في العلاقات الثنائية بين البلدين، وتشمل الديون العراقية المستحقة للكويت منذ عام ١٩٨٠، وقضية تعويض مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من الخسائر التي لحقت بها خلال الغزو العراقي، وقضية استغلال الأبار النفطية المشتركة على الحدود الدولية بين البلدين، بالإضافة إلى قضية بناء ميناء مبارك الكبير البحري وتنظيم الملاحة الدولية.

٣- **دراسة الشلال، فراقد داود سلمان (٢٠١٧): العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣**، هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقات العراقية–الكويتية على مدى السنوات السابقة والتى اتسمت بشد وجذب مستمرين، تارة بسبب مشكلات الحدود بين البلدين وتارة أخرى بسبب عدائية الكويت للعراق، وجاءت أزمة الاجتياح العراقي للكويت لتزيد من تعقد تلك العلاقات وتشابكها. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حاول العراق مد جسور الثقة مع الكويت إلا إن الأخيرة كانت تثير في كل مرة مشكلات تؤدي إلى توتر العلاقات بينهما كان من أبرزها ملف التعويضات والأسرى ومشاكل الحدود التى قضت على أية بادرة أمل لطى صفحة الماض وبدء صفحة جديدة من العلاقات الطبيعية بينهما.

٤- **دراسة العجران، بدر سعود (٢٠١٥): السياسة الخارجية للكويت تجاه العراق في الفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١**، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية للكويت تجاه العراق في الفترة (٢٠٠٣–٢٠١١). واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النسقي. وارتكزت الدراسة على البيئة الداخلية في الكويت، والتطور التاريخي لإنشاء دولة الكويت، وأجهزة الدولة ونظام الحكم في الكويت، ومكونات دولة الكويت ومواردها الرئيسية. والسياسة الخارجية والقدرات القومية للدولة، والعلاقات الكويتية الخليجية من التنسيق إلى التكامل، وأزمة العلاقات الكويتية العراقية بعد الغزو في ضوء العوامل الإقليمية والدولية. والغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وتداعياته على الأمن القومي للكويت والعلاقات مع العراق، وانعكاسات الغزو الأمريكي للعراق على العلاقات الكويتية العراقية، وتوجهات السياسة الخارجية الكويتية إقليميا ودوليا. وتوصلت الدراسة إلى رسوخ الدولة الكويتية وقوة أجهزتها ووضوح الاختصاصات وقدم الممارسة الديمقراطية حيث يوجد أمير البلاد كمؤسسة حاكمة وتنفيذية، وكذلك حكومة تابعة للأمير ويشكلها، بالإضافة إلى مجلس الأمة الكويتي وهو البرلمان

المسئول عن التشريع والرقابة وله اختصاصات قوية وهو محور للتفاعلات السياسية ويتشكل بالانتخاب الحر المباشر ويلعب دورا مهما في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥- **دراسة الشايجي، عبد الله خليفة (٢٠٠٥): نظرة استشرافية: العلاقات الكويتية – العراقية: قراءة كويتية.** هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية العراقية من وجهة نظر كويتية حيث أكدت الدراسة على أن سقوط النظام العراقي السابق قد جلب الارتياح والبهجة للكثير من الكويتيين سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي بعدما زال أكبر تهديد للأمن الوطني والاستقرار الكويتي، وقد قدمت دولة الكويت دعماً استراتيجياً ولوجستياً للقوات الأمريكية وسمحت لقوات التحالف باستخدام قواعدها الجوية وموانئها البحرية، إضافة إلى القواعد البرية. وبالوقت ذاته كانت دولة الكويت أيضا من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمعونة للشعب العراقي فور سقوط نظام صدام حسين السابق خاصة في المحافظات العراقية الجنوبية. كما قدمت عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية ٢٠٠٣ ما مجموعه مليار ونصف المليار دولار. ومع أن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ –٥–٢٠٠٣ قد خفض نسبة ما يستقطع من مبيعات النفط العراقي لصندوق التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراقي لدولة الكويت إلى ٥ % بعد أن كان ٢٥ % إلا أن دولة الكويت رحبت بذلك القرار ولم تعارضه، رغم أن ذلك سيقلص حقها من هذه الفوائد ويطيل المدة الزمنية لسداد التعويضات المستحقة على العراق لدولة الكويت.

٦- **دراسة (Al-Hamid ,2012): (The American withdrawal from Iraq ways and means for remaining behind).** هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق بنهاية عام ٢٠١١، وترى الدراسة أن هذا الانسحاب جاء نتيجة لتطبيق خطة استراتيجية أمريكية تتضمن تفادي الخسائر اليومية التي تتعرض لها القوات الأمريكية في العراق نتيجة للمقاومة المسلحة التي تنتهجها القوى السنية في العراق إلى جانب الميليشيات المسلحة التابعة لمنظمة القاعدة، إضافة إلى تعزيز الوجود الأمريكي في أفغانستان كقاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في آسيا للحرب على الإرهاب. وعلى الرغم من الانسحاب الأمريكي الرسمي من العراق، فإن الوجود العسكري لا زال موجوداً بمظاهر عديدة مما يسمح للولايات المتحدة بالتأثير على السياسات التي ينتهجها النظام الجديد في العراق سواء في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أو في مع دول الجوار ومنها دولة الكويت بطبيعة الحال.

ما يميز الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في تطور العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، ففي حين أن معظم الدراسات السابقة تناولت العلاقات بين الدولتين في فترات زمنية مختلفة عن الدراسة الحالية، حيث ان معظمها تناولها منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣، إلا أن الدراسة الحالية تحاول تحليل ودراسة العوامل الإقليمية ودورها في العوامل السياسية لسياسة الكويت الخارجية التي أثرت على العلاقات بين الدولتين ومستقبل تطور هذه العلاقات في ضوء وتحليل التحول في العلاقات بعد عام ٢٠١١م والانسحاب الأمريكي من العراق والإنتفاضة العربية. كما تقدم الدراسة الحالية دراسة أكاديمية متكاملة حول الواقع الراهن للعلاقات الكويتية العراقية في الفترة من ٢٠١١ حتى٢٠٢١ سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو القانوني، وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

طبيعة العوامل الإقليمية المؤثرة فى السياسة الخارجية الكويتية

امتازت السياسة الخارجية للكويت في العقود الأولى بعد الاستقلال بالتقدمية والقومية ومناهضة الاستعمار. وقد انخرطت في علاقات مع الحكومات الجمهورية والحركات الشيوعية والثورية، بما في ذلك بعض الحكومات التي نظرت إليها دول الخليج الأخرى بعين الريبة، مثل اليمن الجنوبي. كما توسطت الكويت بشكل فاعل في النزاعات بين الدول العربية، ولا سيما التوترات بين السعودية ومصر .وعلاوة على ذلك، قاومت الكويت بعض أشكال النفوذ الغربي في المنطقة. وغالبًا ما كانت مواقف الكويت القومية العربية القوية تسمو على مواقف دول الخليج العربية الأخرى (الحاج، ٢٠٠٥، ص٦٣).

العامل الجغرافي ودوره فى تشكيل السياسة الخارجية الكويتية:

تقع دولة الكويت في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي والذي يحدها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية وهي بحكم موقعها منفذ لشمال شرق الجزيرة العربية، ويبلغ طول الحدود حوالي ٦٨٥ كيلومتراً منها حوالي ١٩٥ كيلومتراً حدود بحرية على الخليج شرقاً، ٤٩٠ كيلومتراً حدود مشتركة تجمع المملكة العربية السعودية في الجنوب والغرب على امتداد حوالي ٢٥٠ كيلومتراً، والجمهورية العراقية من الشمال والغرب على امتداد ٢٤٠ كيلومتراً، ونظراً لوقوع الكويت بين خطي عرض ٢٨,٣٠ و ٣٠,٠٦ شمال خط الاستواء وخطي طول ٤٦,٣٠ و ٤٨,٢٠ شرق خط جرينتش فان مناخها من النوع القاري الذي يميز الإقليم الجغرافي الصحراوي عامة (الحربي، ٢٠٠٢، ص١٤).

وقد صدر مرسوم أميري في ١٧ ديسمبر ١٩٦٧م يحدد المياه الإقليمية لدولة الكويت باثني عشر ميلا، ويشمل البر أو الجزر الكويتية واعتبار جزر الكويت مياهها إقليمية بحتة وتقدر مساحة المياه الإقليمية الكويتية بنحو ٢٢٠٠ ميل مربع وتقسم إلى منطقتين (الجوراني، ٢٠١٩، ص١٤):

- المنطقة الشمالية وهي ضحلة لا يزيد عمق مياهها في معظمها عن خمسة أمتار ويغطي قاعها طبقة طينية.
- المنطقة الجنوبية وهي عميقة نسبيا ويغطي قاعها خليط من الرواســب الرملية والسليكية وقد أقيمت معظم موانئ الكويت على الساحل الجنوبي للبلاد بسبب عمق المياه.

وتبلغ مساحة دولة الكويت الكلية ١٧,٨١٨ كيلومتراً مربعاً، وحوالي ٢٠,٠٠٠ كيلومتراً بالمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية. وللموقع الجغرافي للكويت قديماً وحديثاً أهمية كبرى بالنسبة للدول سواء المحيطة به أو الدول العظمي كمنفذ على رأس الخليج العربي، وللكويت موقع جغرافي حيوي. ونتيجة للموقع الجغرافي للكويت حاليا فإنها تقع بين ثلاث دول إقليمية أكبر منها مساحة وعدد ســكان وقدرة عسكرية، وهي المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحتها ما يعادل ٢,٢٥٥,٠٠٠ كيلومتر مربع جمهورية العراق تبلغ مساحتها ٤٣٧,٠٧٢ كم^{٢}، وجمهورية إيران الإسلامية تبلغ مساحتها ١,٦٤٨,٠٠٠ كم^{٢}. وبالتالي فإن الاعتبارات الجيوسياسية قد جعلت من دولة الكويت مركزاً لدائرة تضم ثلاث قوى ضاربة ينشط كل منها لبلوغ غاياته وأهدافه في المنطقة، وبناء عليه يمكن اعتبار دولة الكويت كما هو متعارف عليه في عالم السياسة الدولية بمثابة منطقة عازلة بين قوى متنافسة، هذا الاستنتاج مؤداه أن أي تهديد للأمن والسلامة هذه المنطقة بالاعتداء على حدودها أو أي محاولة لضمها أو تذويبها سيشكل خطراً كبيراً، ولقد أثر العامل الجغرافي المجاور للعراق تأثيراً مباشراً على الكويت بحكم الموقع الجغرافي كما حدث في الخروقات الحدودية من جانب العراق وباحتلال مركز الصامتة في عام ١٩٧٣م والموقف الأكثر صرامة هو احتلال دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م (الرشيد، ٢٠١٥، ص١٤).

العامل السكاني ودوره فى تشكيل السياسة الخارجية الكويتية:

يعتبر العامل السكاني من العوامل المهمة والتي تعتبر من محددات السياسة الخارجية الكويتية، ومع زيادة الطلب على العمالة بمختلف أنواعها اللازمة لتحريك عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي بدأ التدفق البشري إلى الكويت وبدأ معه تغيير التركيبة السكانية لصالح غير الكويتيين، ويتضح من الصورة السكانية أن أعداد ونسب الكويتيين في تناقص مستمر مقابل غير الكويتيين، وبعد حدوث الغزو العراقي لدولة الكويت خرج الكثير من الأجانب وخاصة العرب منهم من الكويت، ولأول مرة يحدث نوع من التقارب بالنسبة لعدد الكويتيين بعد تحرير دولة الكويت، ويعد هذا

التركيب السكاني بالكويت بخصوص نسبة الكويتيين لغير الكويتيين عاملاً قوياً سوف يعرض أمن الكويت واستقرارها إلى خطر ويتضح أن وجود هذه الجاليات غير الكويتية والتي تفوق عدد المواطنين سيعرض الكويت إلى عدة مخاطر أمنية وسياسية واجتماعية (توفيق، ٢٠١٤، ص٥٦).

وهكذا يتضح أن دولة الكويت تنحصر بين ثلاث دول إقليمية اكثر منها في عدد سكان واكبر منها مساحة، وهذا بدوره يؤثر على سياسة الكويت الخارجية من الناحية الأمنية تجاه هذه الدول، أما باعتمادها على سياسة الحياد لتجنب المواجهة مع هذه الدول، وهذه السياسة التي اتبعتها الكويت تبين فشلها عندما احتل العراق دولة الكويت، أو العمل علي إيجاد تحالفات تحفظ كيانها الذاتي والاستقلالي والأمن وهو بالفعل ما حدث بعد تحرير دولة الكويت عندما وقعت الكويت اتفاقيات أمنية ودفاعية مع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة (حسيب ٢٠٠٦، ص١٠).

العامل الخليجي ودوره فى تشكيل السياسة الخارجية الكويتية:

يعتبر العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م فالنشأة التاريخية للمجلس مرت في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وسياسياً وعسكرياً، وتعود الأسباب التي دفعت الدول لإنشاء المجلس إلى سقوط نظام الشاه في إيران وقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وما رافقها من أثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة واستمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية منذ عام ١٩٧١م ونشوب الحرب العراقية الإيرانية وما أسفرت عنه هذه الحرب من تداعيات على منطقة الخليج العربي ثم ظاهرة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى (حسين، ٢٠٠٥، ص١٣).

ووقع وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على وثيقة إعلان المجلس التعاون الخليجي في الرابع من فبراير ١٩٨١م في الرياض وتم التوقيع على النظام الأساسي في ٢٥ مايو ١٩٨١م في أول قمة للمجلس في أبو ظبي. ولهذا يعتبر مجلس التعاون الخليجي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الكويتية بل تعتبر اقرب الدوائر إلى دولة الكويت ومصالحها القومية وامتدادها الجغرافي وفيها تبرز قضيتا التكامل والأمن في الخليج كأبرز قضايا السياسة الخارجية الكويتية وهو الأمر الذي جعلتها تتوجه بالدعوة إلى تعاون أوثق داخل إطار مؤسسي بين الدول الخليجية الســت كواجهة المخاطر التي كانت تهدد المنطقة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية وبالتالي تتحرك جهود السياسية الخارجية الكويتية داخل الدائرة الخليجية فى إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال المشاركة الفعالة للمسؤولين الكويتيين في اجتماعات

المجلس ومؤتمراته وتقدمهم بأوراق عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والمستوى الثاني: هو تركز جهود الخارجية الكويتية نحو المملكة العربية السعودية بصفة خاصة باعتبارها الأقرب جغرافيا للكويت وللقضايا الكويتية قديماً وحاضراً والأكثر دفاعاً وتمسكاً بالأمن الوطني للكويت وسيادتها على أراضيها (حمزاوي، ٢٠٠٣، ص١٠).

ولقد أثمرت السياسة الخارجية الكويتية على المستوى الخليجي موقفاً جماعياً مؤكداً لقضايا الكويت، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل الخليجي مع العراق حيث كانت هناك أولوية كويتية واضحة بضرورة توحيد رأي المجلس حول الموقف من المسألة العراقية في بيانات المجلس الصادرة عنه منذ تحرير دولة الكويت، وهي ضرورة انصياع العراق للقرارات الدولية ذات الصلة بغزو الكويت واحترام سيادة الكويت وأمنها وبحدودها المعترف بها في قرار مجلس الأمن والإفراج عن الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة ممتلكاتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كشرط لرفع العقوبات المفروضة عليه فضلاً عن ضرورة التزامه باحترام حقوق دول الجوار والمحافظة على أمن المنطقة، كما كان هناك موقف خليجي موحد في مواجهة التهديدات العراقية للكويت خاصة بعد ما حشد العراق في عام ١٩٩٤م جيوشه بما يقارب ١٠٠ ألف جندي على الحدود الكويتية العراقية محاولا تكرار أزمة الخليج الثانية بمطالبة العراق اكثر من مرة بوقف هذه التهديدات. ولذلك تعتبر الدائرة الخليجية من أهم الدوائر المحددة لسياسة الكويت الخارجية (سلوم، ٢٠١١، ص١٣).

ووقعت الكويت اتفاقية دفاعية كذلك مع الصين في عام ١٩٩٥م، وهذه الاتفاقيات لا تشر إلى بقاء قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي الكويتية، ولكن يقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية، وهذه الاتفاقيات الأمنية تستطيع أن تمنع أي مغامرة جديدة ضد الكويت للسنوات القادمة، ولكن مع تبدل المصالح والمعطيات والأوضاع ومصادر الخطر في المنطقة يمكن إبداء الرغبة في عدم تجديد هذه الاتفاقيات (الطراح، ٢٠١١، ص٣٣).

العامل العربي ودوره فى تشكيل السياسة الخارجية الكويتية:

تكتسب الجهود الكويتية في هذه الدوائر أهمية خاصة نظراً لوجود عدد من القضايا المحلية والدولية التي تستلزم تلك الجهود لشرح موقف الكويت الحقيقي من قضية التضامن العربي ودعمها لعملية السلام إضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين، فهذه الدائرة هي دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعدا جغرافيا لدول الخليج، فالكويت منذ استقلالها وقبل هذه الفترة كانت الدولة الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي وقضية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومنذ انعقاد أول مؤتمر القمة العربية تبلور الدور العربي للكويت وبدأت مرحلة جديدة من

المشاركة الفعالة في صناعة القرار العربي وشاركت الكويت في جميع مؤتمرات القمة وعملت على الالتزام الكويت بجميع قرارات ومؤتمرات القمة وبوحدة الصف العربية في عدة جوانب، كما في تخصيص المبالغ لمواجهة إسرائيل حيث كان نصيب الكويت الأوفر منها (سليم، ٢٠١٣، ص١٥).

وقررت الكويت في عام ١٩٦٤م دعم جيش التحرير الفلسطيني الذي تم الاتفاق على تشكيله فى قمة الإسكندرية، ولقد ساهمت الكويت بمليوني جنيه إسترليني من نفقات إنشاء الجيش، وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧ التزمت الكويت بدفع ٥٥ مليون جنية إسترليني لدعم الدول المتضررة وتمويل عملية الإعداد العسكري لدول المواجهة للتصدي لأي عدوان وفي عام ١٩٦٧م التزمت الكويت بتقديم ٥٥ مليون دينار كويتي سنوياً لكل من مصر وسوريا والأردن في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، وكذلك الأمر بالنسبة للحروب، ففي عام ١٩٧٣م أعلنت الكويت تضامنها القوي مع سياسة حظر النفط عن الدول التي تساند إسرائيل وهي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وخاصة هولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة ٥٪ شهرياً عن الدول الأخرى اعتباراً من ١٩٧٣م على اثر قرار منظمة الأقطار العربية للبترول (غسان، ٢٠١٥، ص١١).

العامل الإعلامي ودوره فى التعبير عن السياسة الخارجية الكويتية:

لقد كان الغزو العراقي لدولة الكويت نقطة انطلاق للإعلام الكويتي بشكل عام، والإعلام الخارجي بشكل خاص، ولم تكن هناك استراتيجية إعلامية خارجية لدولة الكويت قبل الغزو العراقي لدولة الكويت حيث أن دولة الكويت لم تهتم بالإعلام الخارجي قبل أحداث الغزو العراقي لدولة الكويت، ولم تكثف جهودها للوصول إلى الرأي العام العالمي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الانطباعات الدولية العامة عن دولة الكويت جيدة في أغلب الأحوال، وقامت شخصيات غير متخصصة في السفارات الكويتية في الخارج بدور إعلامي يهدف إلى توضيح وشرح مواقف الدولة أو المواقف العربية للرأي العام خارج الكويت (العكيدي، ٢٠٠٩، ص١٧).

وقد تحقق للعراق هذه المساندة الإعلامية السياسية، حتى قبل الحرب العراقية الإيرانية عندما كانت العراق تستقطب المؤسسات الإعلامية العربية للعمل بها، وقامت بتمويل الأنشطة الإعلامية بالخارج، واستضافت العديد من الوفود الإعلامية لزيارة،العراق، وكسب تأييدها وبالفعل نجح العراق في كسب الاستجابة له ومن هنا دعت الحاجة إلى الإعلام الخارجي لشرح موقف الكويت للرأي العام العربي والخارجي، والسياسة الإعلامية الكويتية التي انطلقت من مجموعة المبادئ والأهداف الضرورية في المجال الداخلي والإقليمي والإسلامي والعالمي (الرشيد، ٢٠١٥، ص٢٢).

استعراض وتحليل العوامل المؤثرة على السياسة الكويتية تجاه العراق:

مما لا شك فيه ان رسم سياسة خارجية محددة وواضحة للدولة يعد أمراً مستحيلاً بسبب العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صانع القرار الخارجي، وعليه ومن اجل رسم وجهة نظر واضحة قد يتخذها صانع القرار الكويتي تجاه تعامله مع العراق يمكن طرح المشاهد المستقبلية منها مشهد الاستمرارية اي استمرار السياسة الخارجية الكويتية علي حالها الراهن. واتسمت طبيعة العلاقات الخارجية العراقية الكويتية منذ عام ٢٠٠٣ بالتبدل والتحول عنها بعد عام ٢٠١٠، فالفترة ماقبلها اتصفت بالنزاع كون صانع القرار الخارجي الكويتي يضع نصب عينه الشك والحذر القادم من العراق بسبب مخاطر النظام السابقة التي انتهت وان ما يبدد ذلك وجود القواعد الاميركية في الكويت والعراق، ولكن القوات الاميركية كررت في اكثر من مناسبة بأنها قد تضطر للانسحاب من العراق بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والامنية فيه والبقاء في الكويت كأحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة امام القوات الاميركية (النداوي، ٢٠١٩، ص١٣).

ولقد ساهمت أجهزة الإعلام المختلفة سواء المرئية أو المقروءة أو المسموعة في البلدين في إشعال معارك إعلامية مختلفة بين الطرفين نتيجة بث المعلومات غير الدقيقة والبحث في القضـــايا الشـــائكة بين الطرفين. وان المتتبع للسياسة الخارجية الكويتية يرى ان هذه السياسة ستتجه نحو بناء علاقات ايجابية مع العراق كونه نجح في التغلب على التنظيمات المسلحة الارهابية وتمكن من اعادة مؤسسات الدولة في المناطق المحررة التي خرجت عن سيطرة الحكومة المركزية. **ويتوقع ان تتجه السياسة الكويتية نحو السيناريوهات التالية: (المنصـــور، ٢٠٢٢، ص١٧)**

اولاً: استمرارية العلاقات الكويتية العراقية:

من خلال تناول التقدم الحذر في علاقات الكويت الخارجية تجاه العراق، وماصاحب ذلك من تسوية اغلب الخلافات الثنائية بما يحقق المصلحة الكويتية، يمكن القول ايضاً في هذا الجانب ان منطقة الشرق الاوسط وما تشهده من تفاعلات سريعة لايمكن ان تجعل الكويت بمنأى عن تلك التفاعلات ولكن كطرف غير محايد وانما منفتح على الجميع وخاصة الاطراف الاقليمية وان هكذا سياسة من الممكن ان تستمر بهذا المنوال في الاعوام القليلة القادمة، الا ان هذه السياسة لايمكن ان تستمر دون وجود متغيرات وبيئة داعمة لها

ثانياً: معوقات استمرارية العلاقات الكويتية العراقية:

استعرض الباحث عدداً من العوامل التي قد تكون محفزة لتطوير السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق، ولكن تلك المؤثرات قد تكون نفسها كابحاً في تطوير العلاقات الثنائية، لان الاستمرارية لاتتصف بالثابت والاستقرار وبنفس

الوسائل ولكن قد يكون استقرار في النهج بوسائل اخرى جديدة ومختلفة، فقد لانشهد في المستقبل القريب بروز القضايا (كميناء مبارك والحدود والديون والتعويضات) انما قد تظهر امام البلدين قضايا اكثر اهمية ومؤثرة عليهما بشكل اكبر مثل قضايا التيارات السياسية الداخلية وموقفها من الدول الاخرى ويلعب عامل الثقة المتبادلة دوره وكذلك دراسة جدوى مشاريع التعاون المتبادلة بينهما الى غير ذلك من المؤثرات التي لايمكن توقعها في المستقبل القريب، الامر الذي قد يدفع صانع السياسة الكويتي الى التفكير باحتمالين: الأول احتمالية التوجه نحو الصراع والاحتمال الثاني التعاون الواسع مع العراق، ويمكن هنا ذكر بعض العوامل التي قد تدفع الى كبح الاستمرارية في تلك السياسة من خلال (لاوند، ٢٠١٥، ص١٣):

١) **تهديد استقرار الدولة العراقية:** والذي يرجح احتمالية تلك الفرضية هي التقارير العالمية التي تصدر بين الحين والاخر والتي تصنف العراق خارج المنظومة العالمية او في اسفل القائمة ومن تلك المؤشرات ما يلي (محبوب، ٢٠١٨، ص١٤):

- مؤشرات وتقارير الشفافية الدولية.
- مؤشرات وتقارير التنافسية العالمية.

وان هذه التقارير الدولية تبين ان العراق مهدد بعدم الاستقرار اذا ما استمر على ما هو عليه، الامر الذي سيجعل الجانب الكويتي يعيد النظر في علاقاته مع العراق وصياغة سياسة خارجية جديدة تتوافق ومتطلبات. وهناك مجموعة من السمات الرئيسية التي تحتل المشهد السياسي العراقي وتؤثر في مجريات أوضاعه المستقبلية على سبيل المثال، تفاقم التنافس بين الإطاريين والصدريين: يشهد العراق انسدادًا سياسيًا، منذ إجراء الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠٢١ بسبب التجاذب بين التيار الصدري والإطار التنسيقي خاصة وأن كليهما يمتلك نقاط قوة مختلفة، على سبيل المثال يستند التيار الصدري على ولاء قاعدة شعبية كبيرة من العراقيين (سليم، ٢٠٢٢، ص٣٥).

٢) **الرؤية العراقية في المستقبل:** يفترض هذا المشهد أن نجاح صناع القرار العراقي في بناء الاسس التي تمهد لبيئة متجانسة نسبياً سيجعل العراق ينعم بحالة من الاستقرار الداخلي ينعكس أيجابياً على مجمل أنماط حركته الداخلية والخارجية بما يدعمها .ولنتذكر أن الاستقرار المجتمعي كان دائماً مدخلاً اساسياً للارتقاء الحضاري. ومن الناحية العسكرية فلقد عمدت الولايات المتحدة الامريكية خلال عملية غزوها واحتلالها للعراق الى تجريده من قدرته العسكرية عبر تدميرها وحتى تلك الاسلحة التي كانت صالح للاستخدام. وجراء ذلك تحول العراق

الى دول أضحت حتى أضعف دول الجوار العراقي، وقد أريد بتدمير المؤسس العسكرية العراقية أن يفضي الى تكريس التبعية الآمنية العراقية على الولايات المتحدة الامريكية (النفيسي، ٢٠٢٢، ص٥٤).

ثالثاً: التعاون المتبادل بين الكويت والعراق:

ان احتمالية توجه الكويت في علاقتها مع العراق نحو التعاون ممكن جدا في اطار البيئة الداخلية الكويتية التي تتيح لها اختيار التعاون، وعليه فمن المتوقع ان تلجأ الكويت الى احد الخيارات التالية: خيار داخلي وخيار ثنائي مع العراق وخيار اقليمي وبالشكل الاتي (العنزي، ٢٠١٨، ص١٤):

١) **الخطاب الداخلي الكويتي تجاه العراق:** يتصف كل من الاعلام الداخلي الكويتي والعراقي بأن لكل منها طبيعة قد تكون اكثر مرونة في التعاطي الاعلامي الداخلي، فكلاهما يمتلك مساحة اعلامية كافية للتعبير عن وجهات النظر، ولما كان الاعلام الداخلي لهما يختلف باختلاف الاتجاهات السياسية فمن المتوقع ان تشهد الساحة السياسية الاعلامية تضارباً في المواقف والاراء الاعلامية الممولة سياسياً (صحن، ٢٠١٨، ص١٤).

٢) **التعاون العراقي الكويتي:** ان طبيعة التعاون الثنائي بين العراق والكويت يمكن ان ياخذ اشكالاً وانماطاً مختلفة ومتعددة منها التعاون الاقتصادي والسياسي وحتى الامني لان الكويت ترى في ذلك مصحلة لها ولشعبها على المنظور البعيد (قدوري، ٢٠٢١، ص١١).

٣) **الدور المحوري الكويتي:** من المعروف ان الكويت تلعب دوراً محوريا في منطقة الخليج العربي، فهي ذات علاقات طيبة مع كل الاطراف الخليجية، رغم القطيعة بينهما، وبالتالي تتمتع بعلاقات دبلوماسية هادئة يمكنها من لعب ذلك الدور المحوري خاصة على صعيد منظمة مجلس التعاون الخليجي، وبعد عام ٢٠٠٣ وبعد تغيير النظام السياسي في العراق حاولت الكثير من دول المجلس ضم العراق باعتبار أن الجميع يحتمي بالمظلة الامريكية وبالتالي لابد ان يتم جر العراق الى هذه المنظمة وهو ما مهدت له الكويت عام ٢٠١٢، ثم عبرت عنه السعودية في عامي (٢٠١٤-٢٠١٥)، بعد الالتزام بالاستجابات الخليجية القاضية بالابتعاد عن المحور الايراني (Abdulaziz, 2018, p55).

العوامل المتحكمة بمستقبل العلاقات الكويتية العراقية:

يمكن القول أن مستقبل العلاقات الكويتية العراقية تحكمه ثلاث عقد رئيسية تتمثل أولاً بالعقدة النفسية أو السيكولوجية التي ترتبت على الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠، والتي جعلت العقل الاستراتيجي الكويتي وأجيال الغزو وما قبله تتربى على ثقافة الإدراك بأن العراق قد احتل الأراضي الكويتية، وهذا ما يدفعهم إلى التحذير منه مما

يؤثر دوماً على الرؤية الكويتية الرسمية لأي علاقات مستقبلية مع العراق. أما العقدة الثانية فهي أن العراق لا بد أن يكون له إطلالة بحرية جيدة لأنه مقبل على بناء قوة اقتصادية صاعدة رغم كل التحديات الداخلية التي يعني منها، والخارجية سواء الإقليمية أو الدولية. ومن هنا فإن مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين والتراكيب الجيولوجية المشتركة في حقول النفط على الجانب الكويتي والجانب العراقي تبقى تمثل لب هذه العقدة. أما العقدة الثالثة في مستقبل العلاقات الكويتية العراقية فتتعلق بالديون الكويتية والتعويضات عن الغزو العراقي والتي لا بد وأن تنتهى يوما لأن هذه العقدة هي إحدى أهم التحديات أمام الاقتصاد العراقي، وخصوصاً أنها تتعلق بأزمة الإدارة الخارجية للأموال العراقية التي ظلت منذ أكثر من عقدين من الزمن مقيدة بهذه المشكلة (حسيب، ٢٠٠٦، ص١٤).

انعكاس سيناريوهات مستقبل العراق على الكويت ومنطقة الخليج:

هناك تخوف كبير من أن الأوضاع في العراق مرشحة للتصعيد؛ نتيجة للخلافات حول الدستور والإقصاء والتهميش وتوزيع الثروات. ثم تخوف السنة في الخليج والعالم العربي من الدور الإيراني والشيعي في العراق في إيجاد حكومة فيدرالية مدعومة من إيران وخاصة في جنوبه مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن دول المنطقة واستقرارها. وما يكسب هذه المخاوف أهمية هو التصريحات المتشائمة التي ترسم وضعاً ينزلق بالعراق نحو هاوية التشرذم الطائفي والمذهبي والعرقي (شهاب، ٢٠١٩، ص٢١).

ويضع الكثير من المحللين والمتابعين للشأن العراقي سيناريوهات مشابهة للسيناريوهات التي وضعها الباحثان البريطانيان مع إضافة سيناريو رابع، هو السيناريو المتفائل بنجاح النموذج العراقي، ولكنه السيناريو الأقل واقعية في ظل الأوضاع المتردية في العراق. والسؤال المثار هو: أي من هذه السيناريوهات الأربعة مرشح للظهور في العراق بناءً على المعطيات الحالية ؟ وهل له التأثير السلبي على الوضع في العراق وعلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار وخاصة الكويت؟ (العازمي، ٢٠١٤، ص١٣).

السيناريوهات المستقبلية المحتملة للبيئة السياسية فى العراق:

تمثل معطيات الواقع وما يمكن أن يتحقق مستقبلا الأساس الذي ترتكز عليه أي توقعات لسيناريوهات مستقبلية لموضوع ما، والأمر لا يختلف عما يمكن توقعه من سيناريوهات لمستقبل الوضع السياسي في العراق، على أقل تقدير خلال المستقبل القريب، ومن هنا يمكن توقع ثلاثة سيناريوهات للوضع السياسي في العراق:

سيناريو استمرار الوضع الراهن: يطرح هذا السيناريو احتمالية استمرار الوضع العراقي كما عليه الحال، ويقوم على افتراض بقاء المعطيات التي تشكل المشهد السياسي العراقي الراهن؛ كون العديد من الأزمات داخلية والضغوط

الخارجية لا تزال تحكم الوضع العراقي وتشكل ملامحه بالرغم من حركات الاحتجاجات الشعبية والدعوات الدولية لمعالجة هذه الأزمات (العنزي، ٢٠١٨، ص٣٣).

أما مطلب الكويت من العراق عبر بناء الثقة فهو مطلب بسيط كررته الكويت مراراً. تريد الكويت علاقات أخوية راسخة وتطمينات من أن صفحة الماضي بكل مآسيها قد انتهت إلى غير رجعة. تريد الكويت عراقاً مستقراً آمناً حراً، يقوم على التعددية البعيدة عن الطائفية والتناحر ويحترم جيرانه ولا يتدخل في شؤونهم الداخلية، ويسعى لحل النزاعات – إن وجدت – بطرق سلمية، ويحترم الاتفاقيات الثنائية وقرارات الشرعية الدولية ويمارس سياسة حسن الجوار (سلوم، ٢٠١١، ص١٣).

يريد الكويت عراقاً، دولة مؤسسات ودستوراً في عملية بناء الثقة تكون البينة على الدولة التي اعتدت والدولة الأكبر. كفى منطقة الخليج حروباً واستنزافاً وعسكرة وحماية خارجية واستقواء بالغرباء على الأشقاء والجيران. ولكن دون ذلك الكثير من التحديات والتغير في المفاهيم والإرث والتاريخ. وتملك العراق القدرات والمؤهلات لأن ينجز دوره المحوري وحتى الريادي إذا ما سلك هذا الطريق، واقتنعت فئات شعبه وطوائفه المتعددة بأن هذا النهج هو الطريق نحو مستقبل أفضل للعراق وللمنطقة (سليم، ٢٠١٣، ص٤٢).

الخاتمة:

شكلت العلاقات الكويتية العراقية حالة فريدة من نوعها في العلاقات بين دول الجوار، إذ رغم مرور أكثر من قرن من الزمان على نشوء الكويت كدولة لها كيانها السياسي محدد الملامح، إلا أن خلافاتها مع العراق ظلت على الدوام بدون حل منذ خروج الدولتين من السيطرة العثمانية، وإذا كانت مشكلة الحدود وترسيمها بين دولة الكويت والعراق قد شكلت الجانب الأساسي من الخلاف بين الدولتين عبر أكثر من سبعة عقود من الزمان، فإن هذه المشكلة ترتب عليها العديد من القضايا والمشاكل الأخرى نتيجة عدم الوصول إلى حل فعلي لها.

وقد كان الغزو العراقي لدولة لكويت هو نتيجة لتطورات أزمة الحدود بين البلدين، ونتيجة لتفاقم قضية الديون الكويتية على العراق، و هي ديون استلمها العراق من دولة الكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية. ورغم انتهاء هذا الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت، إلا أن قضية الحدود بقيت،قائمة، كما بقيت قضية الديون قائمة أيضاً، ونشأت قضايا أخرى بين البلدين، إذ أصبح هناك قضية الأسرى والمفقودين وقضية التعويضات المالية لدولة الكويت عن حرب الخليج الثانية، وقضايا المشاكل الأمنية والحدودية إضافة إلى ملف الأرشيف الوطني الكويتي الذي اختفى أثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت. وهذه القضايا العالقة بين دولة الكويت والعراق هي المحدد الرئيس لطبيعة تطور

العلاقات بين البلدين واتجاهاتها المستقبلية، وقد أثبتت التجارب المختلفة التي شهدتها هذه العلاقات منذ عام ١٩٩١ وحتى اليوم أن أي محاولة لتطوير العلاقات الكويتية العراقية لا بد وأن تصطدم بشكل أو بآخر بالقضايا العالقة بين البلدين.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص بالتالي:

- شهدت العلاقات الكويتية العراقية العديد من أوجه التطور منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين والاحتلال الأمريكي للعراق، وقيام نظام سياسي جديد في العراق يعتبر القائمون عليه من لهم مصالح مع دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن التهديد العراقي لدولة الكويت قد خفت حدته بشكل كبير مقارنة بالوضع الذي كان عليه الحال في العقود السابقة في عهد النظام البعثي السابق.
- رغم هذا التطور ورغم تراجع التهديد العراقي السابق لدولة الكويت، إلا أن الإرث السابق والمتراكم من الخلافات بين البلدين، والتعقيدات الكبيرة في هذه القضايا الخلافية، أسهم في إعادة ظهور التوترات في العلاقات الكويتية العراقية من جديد، ورغم أنها ليست بالحدة التي كانت تظهر عليها في السابق، إلا أنها تعيق تحقيق تقدم واختراق واضح باتجاه بناء علاقات جديدة ومتطورة بين البلدين.
- تعتبر قضية تسوية الحدود بين دولة الكويت والعراق من المشاكل المعقدة والمستمرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، وقد ترتب عليها أزمتان كبيرتان، ولا تزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة.
- ظل ملف الديون العراقية المستحقة لدولة الكويت من القضايا المهمة أيضاً في العلاقات الكويتية العراقية، والتي تقدر بنحو ١٦ مليار دولار، وترفض دولة الكويت إعفاء العراق من ديونه أو إعادة جدولتها، أو حتى تخفيضها رغم المطالب المتعددة من العراق لإعفائها من هذه الديون كما فعلت دول أخرى. إذ ظلت دولة الكويت ترى أنها موافقة على مساعدة العراق على النهوض وإعانته على الخروج من أزمته والمساهمة في دعم البنية التحتية صحياً وتعليمياً، أما مسألة إسقاط الديون الكويتية عن العراق فهي حق للشعب الكويتي لا يمكن التنازل عنه مطلقا.
- ظلت قضية اختفاء الأرشيف الوطني الكويتي، من القضايا المهمة والحساسة في العلاقات الكويتية العراقية، إذ أن هذا الأرشيف اختفى بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت، ولم يعرف مصيره بعد، وظلت دولة الكويت تطالب العراق بإعادة هذا الأرشيف، ورغم أن دولة الكويت قد تسلمت جزءا من هذا الأرشيف بوساطة من الجامعة

العربية والأمم المتحدة وبمساعدة فاعلة من النظام العراقي الجديد، إلا أنه كان دون المستوى المطلوب، ولا يمثل الأرشيف الحقيقي لدولة الكويت.

وأخيراً، تحكم العلاقة المستقبلية الكويتية العراقية ثلاثة سيناريوهات فى ظل العوامل الإقليمية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- سيناريو الأزمة الراكدة ويرتكز هذا السيناريو على فرضية أن الأزمة التي تعيشها العلاقات الكويتية العراقية هي أزمة مستمرة تتداخل في تشكيلها العوامل السيكو اقتصادية، بالإضافة إلى التأثير الإقليمي والدولي في بقاء الأزمة قيد السيطرة، نتيجة الحاجة الدولية الملحة لاختبار النظام السياسي العراقي في قياس العقلانية وإدراك السلام وجهوده في زرع الأمل والطمأنينة لدى دول الجوار وفي مقدمتها الجارة دولة الكويت.
- سيناريو الانفراج المتصاعد ويذهب هذا السيناريو إلى فرضية مفادها أن العلاقات العراقية للكويتية تتجه نحو الانفراج التصاعدي نتيجة إدراك الدولتين لأهمية السلم وأهمية الاستقرار في المنطقة من جهة وإدراك دلالة واتجاهات المستقبل من جهة أخرى نتيجة لحجم المصالح المتبادلة بين البلدين، ومن هنا فإن امتداد الجهود الذاتية للدولتين ستكون في الاتجاه نحو الانفراج التصاعدي، كما أن تدخل دول الجوار الفاعلة وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بدفع رؤية الطرفين إلى الأمام ستكونان كفيلتين بتحقيق الانفراج في أزمة العلاقات الكويتية العراقية.

مقترحات الدراسة:

استناداً إلى النتائج السابقة، يرى الباحث بأن هناك بعض المقترحات التي يمكن الأخذ بها لضمان تطور العلاقات الكويتية العراقية بشكل إيجابي فى ظل العوامل الإقليمية المؤثرة على هذه العلاقات، وهذه المقترحات تتلخص بالتالي:

- ضرورة السعي لبناء علاقات تعاونية بين البلدين، ومن هنا يتحتم على كل من دولة الكويت والعراق الاهتمام بتطوير الجوانب المشتركة والمتفق عليها في العلاقة بينهما مع التجاهل للخلافات السابقة وتداعياتها.
- تسوية القضايا القانونية العالقة بين البلدين وذلك من خلال احترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والعمل على تنفيذها، وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) الصادر عام ١٩٩٣. ومن هنا يترتب على العراق بالذات السعي إلى تطبيق القرار الدولي لتأكيد حسن النوايا وبناء الثقة في التعاون مع دولة الكويت وباقي دول الخليج العربي.

- تأمين الاستقرار والأمن في داخل العراق، إذ من شأن ذلك ضبط الحدود العراقية مع دول الجوار ومنها دولة الكويت وتأمين هذه الحدود من الاختراقات والتسلل لجماعات مسلحة مختلفة تهدد أمن دول الجوار العراقي. ومن هنا يتحتم على العراق أن يعمل مع دولة الكويت بنية صادقة لضمان التنسيق والتعاون الكامل بين جهازي الأمن الكويتي والعراقي بما في ذلك تبادل المعلومات ووضع الخطط والبرامج المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية وشل حركة تنقل العناصر الإرهابية عبر عمليات تعزيز الحماية الحدودية وتطوير آليات الرقابة في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية:

١) الكتب:

- التميمي، عبد المالك خلف (٢٠١٥): العلاقات الكويتية العراقية، دراسة تاريخية، في كتاب: الغزو العراقي للكويت: ندوة بحثية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الحاج، علي (٢٠٠٥): سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحربي، علاء جاسم (٢٠٠٢): العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥–١٩٥٨، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.
- الجوراني، حيدر صبحي عفات (٢٠١٩): العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩٠–٢٠١١، منشورات زين الحقوقية، بيروت.
- الرشيد، عبد العزيز (٢٠١٥): تاريخ الكويت، مطابع دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الشايجي، عبد الله خليفة (٢٠٠٥): نظرة استشرافية: العلاقات الكويتية – العراقية: قراءة كويتية، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- توفيق، سعد حقي (٢٠١٤): مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل، عمان.
- حسيب، خير الدين (٢٠٠٦): العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسين، عثمان كامل (٢٠٠٥): حرب الخليج الثانية، الطريق إلى الحرب، المكتب المصري الحديث، القاهرة.

- حمزاوي، عمرو (٢٠٠٣): الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة، المسكوت عنه في خطابات الدول الأوروبية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- سلوم، عدنان أحمد (٢٠١١): الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية والكويتية ما بعد ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، منشورات دار البصائر، بيروت.
- سليم، محمد السيد (٢٠١٣): تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.
- سليم، محمد السيد (٢٠٢٢): الكويت وسياسة الاتجاه شرقاً.. ضرورات المصالح، الفجر الجديد للنشر والتوزيع.
- غسان، سلامة السيد (٢٠١٥): أمريكا والعالم : إغراء القوة ومداها، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى.
- فاضل، صدقة يحي (٢٠٠١): السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، في عهد خادم الحرمين الشرفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية.

٢) الدوريات والمؤتمرات:

- الزبدي، مفيد (٢٠١٩): العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٦، بغداد.
- الزيدي، مفيد، (٢٠١٨): العلاقات العراقية الكويتية : رؤى وتصورات مستقبلية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٨٥.
- السعدون، حميد حمد (٢٠٠٧): أزمة العلاقات العراقية الكويتية المتكررة، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- السويدان، صابر (٢٠١٨): مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٨٥.
- السيحان، رابعة فالح سند (٢٠١٣): العلاقات الكويتية العراقية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الشلال، فراقد داود سلمان (٢٠١٧): العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العراق.

- الطاهر، جميلة (٢٠١٤): العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع– دراسة مستقبلية، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد ٧، بغداد، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.
- الطراح، علي أحمد (٢٠١١): مستقبل العلاقات الكويتية العراقية واضطرابات الربيع العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٨٥.
- العازمي، محمد هاجد (٢٠١٤): جذور الخلاف الحدودي بين الكويت والعراق (١٨٩٩– ١٩٦٠)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٧، الجزء ٥، مصر.
- العباسي، ريان (٢٠١٩): الدعوة الكويتية لإحياء مشروع مياه شط العرب، ورقة عمل مقدم إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل.
- العجران، بدر سعود (٢٠١٥): السياسة الخارجية للكويت تجاه العراق في الفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، العدد ٣، مصر.
- العكيدي، بشار فتحي (٢٠٠٩): العلاقات العراقية والكويتية الواقع والطموح، أعمال مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل.
- المرزوق، طلال زيد عبد الله (٢٠١٨): دور الأمم المتحدة في حل الملفات العالقة بين الكويت والعراق منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٧، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١٩، العدد ٢، جامعة القاهرة.
- المنصور، عبد العزيز شحادة (٢٠٢٢):امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد ٤٢.
- النداوي، خضير عباس (٢٠١٩): الخلافات العراقية الكويتية: الجذور، المواقف، الخيارات، مجلة آراء حول الخليج.
- النفيسي، عبد الله (٢٠٢٢): ترتيب اوراق احتلال العراق، بحث منشور ضمن الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، سلسلة المتابع الاستراتيجي،مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية.
- سالم، نصر (٢٠٢١): احتلال العراق للكويت والهجوم المندفع ورد الفعل المدبر، ثلاث أزمات في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية انتهت باجتياح صدام للجارة، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٦٤.

- سلمان، صدام عبد الستار رشيد (٢٠١٩): السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق، دراسة تحليلية مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، عدد خاص.
- شهاب، أحمد عبدالله (٢٠١٩): الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٨٥.
- عبد الله، ناجي محمد والجاسور، أثير ناظم (٢٠١٧): السياسة الخارجية لدول الجوار تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد ١٠، العدد ٣.
- لاوند، فيان أحمد محمد (٢٠١٥): الأبعاد الجيوبوليتيكية لميناء مبارك على العراق، تحليلي جغرافي سياسي، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد ٢٦، العدد ١، جامعة بغداد.
- محبوب، عبد الحفيظ (٢٠١٨): مجلس التعاون الخليجي ما بين التوسع والاتحاد، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٩٢.

٣) الرسائل العلمية:

- العنزي، ابتسام (٢٠١٨): العلاقات الكويتية العراقية (١٩٩٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- صحن، علي صدام (٢٠١٨): النزاع العراقي البريطاني حول منطقة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- قدوري، حسين لطيف (٢٠٢١): تأثير العامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركية حيال المشرق العربي ٢٠٠٢- ٢٠٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) Books:

- Abdullah, Al Shayji (2015): The Iraqi Invasion of Kuwait: A Small Nation State Ceaseless, Quest for Survival.
- Dahil, Robert (2018): Political Opposition in Western Democracies, New Haven, Yale University Press.
- Elmendorf, Douglas (2019): Withdrawal of U.S. Forces from Iraq: Possible Timelines and Estimated Costs, DIANE Publishing.
- Kenneth, Katzman (2012): Kuwait Post-Saddam issues and US policy. Congressional Research Service.

– Kenneth, Katzman (2018): Kuwait: Security, Reform, and US Policy, U.S.A: Congressional Research Service.
– Lina, Anderson (2014): The Future of Iraq: Dictotorship, Democracy or Division St. Mortin Press. Palgrave New York, N.Y.

2) Periodicals and conferences:

– Abdulaziz, Sager (2018): Future Security Conditions in Iraq and GCC States Gulf Research Center Publication Dubai, U.A.E.
– Abdullah, Al Shayji (2017): Stability in the Gulf Region: Clash of Visions" Middle East Policy September.
– Al-Hamid, Raed (2012): The American withdrawal from Iraq: ways and means for remaining behind, Contemporary Arab Affairs, Vol 5, Issue 2.
– Andrew, Terrill (2017): Kuwait national security and the US Kuwait Strategic Relationship after Saddam, Virginia: Strategic Studies Institute.
– Mausner, Adam and Cordesman, Anthony (2018): Iraq and US Strategy in The Gulf: Shaping Us Plans after Withdrawal, center for Strategic and international Studies.
– Middle East Report, (2019): Iraq-Kuwait, Middle East Reporter, Vol 195, Issue 5022.

3) Academic dissertations:

– Abdulaziz, AL-Fayez (2016): The National Security of Kuwait: External and Internal Dimensions, university of Massachusetts: P.H.D Dissertation.
– Alkenaee, Maha (2011): The Boundary Dispute between Kuwait And IRAQ: Has It Subsided, MA Thesis, Lebanese American University, and Beirut.